

ضرورة إصلاح النظام النقدي الدولي

د. بوشنافة أحمد جامعة بشار

أ. لعلمي فاطمة جامعة بشار

الملخص : لقد بدأت الأزمة العالمية لسنة 2008 كأزمة في سوق العقارات في الولايات المتحدة الأمريكية، ثم انتقلت هذه الأزمة من دولة إلى أخرى لتشمل العالم بأكمله. وفي ظل هذه الأزمة تأثر النظام النقدي الدولي وأثبت قصوره في منع وقوع الأزمات أو الحد من انعكاساتها السلبية، مما يؤكد ضرورة استبداله بنظام جديد قادر على إعادة التوازن إلى الاقتصاد العالمي. ومن هذا المنطلق سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية الإجابة على الإشكالية الآتية : ماهي أوجه القصور في النظام النقدي الدولي؟ وكيف يمكن معالجتها؟، وذلك من خلال تحديد أوجه القصور في النظام النقدي الدولي من خلال تتبع مراحل تطوره والأزمات التي واجهته وانعكاساتها على العالم بهدف إيجاد بديل له يكون أكثر قدرة على تحقيق التوازن للاقتصاد العالمي .

Résumé: En 2008, la crise financière mondiale a débuté comme crise du marché des immobiliers aux Etats-Unis puis s'est généralisée. Le système monétaire international est devenu inefficace. Pour empêcher le déséquilibre économique et assurer la prévention, des réformes pour réorienter le système existant et rétablir la situation de stabilité qui sont nécessaires.

Les questions posées sont : Quelles en sont les lacunes? Comment pourrions-nous les traiter? La réponse nous conduit aux solutions substantives mieux adaptées aux conjonctures économiques actuelles.

المقدمة : يشهد الاقتصاد العالمي عامة والأسواق المالية خاصة اضطرابات

حادة لم يشهد مثلها منذ أزمة الكساد الكبير لسنة 1929.

إذ لم نشهد من قبل الاضطرابات الحادة في البورصات وأسواق النقد و أسواق الطاقة والمعادن النفيسة، حيث انهارت بورصة "وول ستريت" في نيويورك نتيجة تسجيلها خسائر قياسية، إلى جانب البورصات الأوروبية وبورصات الأسواق الناشئة، ولم تقتصر تلك الاضطرابات على أسواق المال والنقد والطاقة والبورصات فقط، بل انتقلت إلى المؤسسات المالية مثل البنوك وشركات التأمين.

وهكذا انتقلت الأزمة من دولة إلى أخرى لتشمل العالم بأكمله، ولما كانت الدول العربية جزء من هذا العالم وترتبطها علاقات اقتصادية شتى بأمريكا والدول الأوروبية، فقد تأثرت بشكل مباشر بهذه الأزمة نتيجة انخفاض الصادرات العربية، الأمر الذي سوف ينعكس دون شك على معدلات النمو الاقتصادي لهذه الدول العربية.

وفي ظل هذه الأزمة تأثر النظام النقدي العالمي، وبدأت تتغير معالمه، الأمر الذي ينبأ بظهور نظام جديد قادر على إعادة التوازن إلى النظام العالمي وبعيداً عن الهيمنة المنفردة .

أولاً: النظام النقدي الدولي وتطورات قبل الأزمة :

1-النظام النقدي الدولي خلال النصف الثاني من القرن العشرين : لقد تمخضت الحرب العالمية الثانية عن نتائج بالغة الأهمية ساهمت في تشكيل المعالم الرئيسية لعالم ما بعد الحرب، نذكر منها: بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة اقتصادية وعسكرية، إضعاف قوة بريطانيا وفرنسا، إضافة إلى ظهور دول خارج المنظومة مثل الصين.⁽¹⁾

وقد أثّرت نتائج هذه الحرب على النظام النقدي الدولي الذي تعرّض لهزات واضطرابات عنيفة، الأمر الذي دفع الولايات المتحدة الأمريكية

¹ : زكي رمزي، " الأزمة الاقتصادية الراهنة" ، كاظمة للنشر والتوزيع، الكويت، 1985، ص 15.

وبريطانيا إلى تأسيس نظام نقدي جديد من شأنه أن يعزز الأهداف الآتية :
إزالة قيود التجارة، تحقيق تحويل العملات ، والحفاظ على أسعار صرف
مستقرة بين مختلف العملات . (1)

ولهذا الغرض تم عقد مؤتمر بتاريخ 1944/7/1 في مدينة بروتن
وودز الأمريكية، حضره ممثلو 44 دولة، وتم خلاله دراسة مخططين
مقترحين لإقامة نظام نقدي جديد، حيث كان المخطط الأول للانجليزي "
جون مينارد كينز" ، الذي اقترح من خلاله إنشاء بنك مركزي عالمي تكون
مهمته كمهمة البنك المركزي في كل دولة، بينما كان المخطط الثاني
للأمريكي "هاري هوايت" ، الذي اقترح إنشاء صندوق نقدي دولي لتثبيت قيمة
عملات الدول الأعضاء المشتركة فيه، وذلك بهدف العمل على استقرار
أسعار صرف العملات.

وقد تبنى أعضاء المؤتمر المخطط الأمريكي حيث قام نظام "بروتن
وودز" على الأسس الآتية : (2)

- تثبيت سعر الدولار بالذهب وإمكانية تحويله إلى ذهب.
 - تحديد أسعار صرف عملات الدول الأعضاء على أساس الذهب أو
الدولار.
 - السماح بتقلبات أسعار الصرف في حدود 11%.
 - تعديل أسعار صرف عملات الدول الأعضاء التي تعاني عجزاً هيكلياً
في ميزان مدفوعاتها بنسبة 10%.
- كما أسفر هذا المؤتمر عن إنشاء هيئتين دوليتين هما : صندوق النقد
الدولي (FMI) الذي يهدف إلى تحقيق استقرار أسعار الصرف ومساعدة

¹: صالح صالحي، "الأهداف الأساسية لصندوق النقد الدولي وهيكله التنظيمي" ، مجلة دراسات اقتصادية،
العدد الأول، دار الخلدونية، الجزائر، 1999، ص91.

² : نفس المرجع السابق، ص 92.

الدول الأعضاء في إصلاح الخلل في موازين مدفوعاتها، والبنك الدولي (BIRD) الذي يهدف إلى مساعدة الدول الأوروبية إلى جانب الدول الأخرى في تحقيق التنمية الاقتصادية.

وبذلك أصبح الدولار هو المحور الأساسي للنظام النقدي الدولي الجديد، ونقطة الارتكاز في نظام استقرار أسعار الصرف، ويرجع ذلك إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية خرجت منتصرة من الحرب وبكامل قوتها الاقتصادية على عكس الدول الأوروبية التي كانت مسرحا لهذه الحرب. ففي المرحلة التي أعقبت الحرب، قامت الدول الأوروبية بجمع أرصدة دولارية من أجل جلب السلع الأمريكية التي تحتاج إليها، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية ملتزمة بتحويل الدولار مقابل أجر من الذهب، حيث كانت تحتفظ بثلاثة أرباع احتياطي الذهب العالمي، مما ساهم في تحقيق فوائض في ميزان مدفوعاتها عامة وميزانها التجاري خاصة نتيجة نمو صادراتها، حيث لم تكن الدول الأوروبية قادرة على تصدير أي سلعة لأن قوتها الإنتاجية كانت معطلة نتيجة الحرب.

وأمام هذا الوضع قدمت الولايات المتحدة الأمريكية مشروع مارشال (1948 - 1953) الذي عرف باسم "برنامج الإنعاش الأوربي"⁽¹⁾، والذي قدمت بموجبه هذه الأخيرة 11,6 بليون دولار إلى الدول الأوروبية شريطة النهوض بالصناعات التصديرية وتشجيع الصادرات الأوروبية تجاه أمريكا، وذلك بخفض قيمة عملات هذه الدول. ورغم ما يحمله هذا المشروع من ضرر على الاقتصاد الأمريكي، لأنه يقوي الصادرات الأوروبية في مواجهة

¹ : مشروع مارشال: هو مشروع اقتصادي وضعه الجنرال " جورج مارشال " رئيس هيئة أركان الجيش الأمريكي أثناء الحرب العالمية الثانية ووزير الخارجية الأمريكي، وأعلنه في خطابه بجامعة هارفورد بتاريخ 1947/7/5، وكان يهدف من خلاله إلى إعادة إعمار وتشغيل الاقتصاد الأوربي من خلال تقديم المساعدات المالية بقيمة 13 مليار دولار أمريكي.

الصادرات الأمريكية، إلا أنه كان ضروريا للحد من المد الشيوعي في اطار الحرب الباردة (1).

وفي نهاية الأربعينات كانت الدول الأوروبية في طريقها إلى الانتعاش الاقتصادي الأمر الذي انعكس سلبا على فوائض الولايات المتحدة الأمريكية حيث حقق ميزان مدفوعاتها عجزا سنة 1950، وبقي هذا العجز يتنامى بسبب تراجع الصادرات الأمريكية في السوق الدولية وتزايد حركة رؤوس الأموال الأمريكية في الخارج وتطور الإنفاق العسكري الخارجي، فازداد الاختلال في التوازن بين كمية الدولارات الموجودة وحجم الرصيد الذهبي الذي تمثله الدولة الأمريكية التي أصبحت غير قادرة على تلبية جميع طلبات التحويل التي ازدادت خلال الستينات بصورة لم يسبق لها مثيل، فازدادت التقلبات في أسعار الصرف واشتدت المضاربات على الذهب (2).

وفي ظل هذه الأوضاع المتأزمة أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق رئيسها نيكسون في 15/ 08/ 1971 تخليها عن قاعدة تحويل الدولار إلى ذهب، وكان ذلك بمثابة الإعلان الرسمي عن انهيار أحد الأسس التي قام عليها نظام " بروتن وودز" وقاعدة ثبات أسعار الصرف، ولجأت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تخفيض متتالي في سعر صرف الدولار، الأمر الذي أدى إلى لجوء معظم الدول الأوروبية واليابان وغيرها إلى تبني نظام أسعار الصرف العائمة، الذي يقضي بترك أسعار الصرف تتحدد وفقا لقوى العرض والطلب دون تدخل السلطات النقدية في سوق الصرف لمساندة عملتها الوطنية.

¹: خالد حنفي وآخرون، " النظام النقدي العالمي بعد الأزمة العالمية : رؤية عربية" ، المؤتمر العلمي العاشر بعنوان : " الاقتصادات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية"، لبنان، ديسمبر 2009، ص3.

²: خالد حنفي وآخرون، " النظام النقدي العالمي بعد الأزمة العالمية : رؤية عربية" ، المؤتمر العلمي العاشر بعنوان : " الاقتصادات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية"، مرجع سابق، ص9.

غير أن نظام أسعار الصرف العائمة لم يؤدي إلى تحقيق الاستقرار النقدي، فقد ازدادت التقلبات في قيمة العملات ومازالت إلى يومنا هذا. وقد خلق هذا الوضع اتجاهًا لتنامي آليات الاقتصاد الرمزي فازدادت التوظيفات المضاربة القائمة على استغلال الاضطرابات الكبيرة في أسعار صرف العملات، وأصبحت أسواق الصرف تستقطب موارد مالية كبيرة على حساب الاستثمارات الفعلية في الاقتصادات العالمية، و أصبحت التدفقات النقدية بين الدول أكبر بـ 34 مرة من التدفقات المتعلقة بالسلع والخدمات.⁽¹⁾ وإن هذه الأوضاع تستدعي إعادة النظر في النظام النقدي الدولي ككل.

2- الصناديق السيادية العربية وتأثيرها على النظام النقدي الدولي :

أ- ماهية الصناديق السيادية العربية :

الصناديق السيادية هي مؤسسات تابعة للحكومات تستخدم الأموال العامة في عمليات الاستثمار طويلة الأجل خارج دول المنشأ.

وتنشأ صناديق الثروة السيادية في العادة معتمدة على فوائض ميزان المدفوعات، أو عمليات النقد الأجنبي الرسمية، أو عائد الخوصصة، أو فوائض المالية العامة، أو الإيرادات المتحققة من الصادرات السلعية، أو كل هذه الموارد مجتمعة.⁽²⁾

وقد ارتفع عدد الصناديق السيادية في العالم، وازدادت موجوداتها من ثلاثة صناديق سنة 1969 إلى 21 صندوق سنة 1999 ليصل عددها إلى 49 صندوق في سنة 2009، وبلغت موجودات هذه الصناديق 3809 مليار دولار (3.8 تريليون دولار) سنة 2009.

¹: صالح صالحي ، " إصلاح صندوق النقد الدولي وتأمين دوره في مواجهة التحديات الحالية والمستقبلية " ،

مجلة دراسات اقتصادية، العدد الأول، دار الخلدونية، الجزائر، 1999، ص21-22.

² : قدي عبد المجيد، الصناديق السيادية والأزمة المالية الراهنة، "مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا"، العدد السادس، جامعة الشلف، الجزائر، 2009، ص2.

والصناديق الثمانية الكبرى في العالم التي تزيد موجوداتها عن 150 مليار دولار تملكها سبع دول هي : الإمارات العربية المتحدة والصين (صندوقان)، وسنغافورة، والنرويج، والسعودية، والكويت، وروسيا، وهذا وفقا لتصريحات اللجنة الدولية للعمل لهذه الصناديق.

وتبلغ موجودات الصناديق السيادية العربية 1779 مليار دولار أي ما يعادل 44% من موجودات الصناديق السيادية في العالم. ويعد مركز أبو ظبي للاستثمار أكبر صندوق في العالم، حيث تبلغ موجوداته 627 مليار دولار، ويعد صندوق الأجيال القادمة الكويتي أقدم صندوق في العالم، حيث تأسس سنة 1953، كما أن الصناديق السيادية العربية خليجية بالدرجة الأولى.

ب- خصوصيات الصناديق السيادية العربية :

تبرز خصوصيات الصناديق الخليجية عند مقارنتها بالصناديق الأخرى اعتمادا على مؤشر الناتج المحلي الإجمالي، حيث تشكل موجودات صناديق النرويج وروسيا والصين 70% و29% و21% من الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول على التوالي، في حين تعادل صناديق السعودية والكويت والإمارات 106%، 261%، 590% من الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول على التوالي.⁽¹⁾

إذ تتكون الاحتياطات الخليجية الرسمية من صادرات النفط والغاز الطبيعي، حيث تظهر الإحصائيات الزيادة المرتفعة في حجم دخل دول الخليج من صادرات النفط والغاز خلال الطفرة النفطية الأخيرة. فقد ارتفع دخل السعودية من النفط والغاز خلال عام 2007 إلى أكثر من 206 مليار دولار، تلتها الإمارات بأكثر من 84 مليار دولار، والكويت بأكثر من 60

¹ : خالد حنفي وآخرون، " النظام النقدي العالمي بعد الأزمة العالمية : رؤية عربية "، مرجع سابق، ص5.

مليار دولار، ثم قطر التي تجاوز دخلها 40 مليار دولار، وعمان بأكثر من 18 مليار دولار، وأخيراً البحرين بأكثر من 10 مليار دولار.⁽¹⁾

وتتكون تلك الاحتياطات من العملات الأجنبية بالدرجة الأولى وخاصة الدولار. أما الاحتياطات الصينية الرسمية فقد ارتفعت ارتفاعاً كبيراً من 233 مليار دولار عام 2002 إلى 1906 مليار دولار في عام 2009، حيث أن أكثر من 75% منها هي عبارة عن سندات الخزينة الأمريكية.⁽²⁾ وقد تراكمت هذه السندات نتيجة اتفاق الولايات المتحدة الأمريكية والصين على السماح لهذه الأخيرة بتصدير سلعها إلى الولايات المتحدة مقابل التزام الصين بتمويل عجز الميزانية الفيدرالية الأمريكية بشراء سندات الخزينة الأمريكية.

ثم إن استخدام هذه السندات من قبل الصين في تأسيس صناديق سيادية جديدة أو في تنمية موجودات صناديقها الحالية يعني مطالبة الولايات المتحدة الأمريكية بسداد ما عليها من ديون، الأمر الذي يؤدي إلى تعميق الأزمة المالية الأمريكية ومن ثم العالمية. لذلك لا تستطيع الصين على خلاف دول الخليج استخدام احتياطاتها الرسمية في تمويل صناديقها السيادية إلا بموافقة الولايات المتحدة الأمريكية.⁽³⁾

ج- دور الصناديق السيادية :

لقد نما حجم الصناديق السيادية بشكل كبير حيث أصبحت موجوداتها تقدر ب 3,8 تريليون دولار، ويتوقع صندوق النقد الدولي أن ترتفع هذه الموجودات إلى 10 تريليونات عام 2012. وبذلك أصبحت هذه

¹ : نفس المرجع السابق، ص 5.

² : موقع الجزيرة نقلاً عن : Federal Reserve Board, US Treasury, 2007.

³ : نفس المرجع السابق.

الصناديق تمثل نفوذا اقتصاديا هاما يؤهلها للتأثير على النظام الدولي انطلاقا من عدة اعتبارات منها : (1)

- قيمة موجوداتها التي تبلغ 3,8 تريليون دولار . وفي محاولة لتقدير حجم الدور الذي يمكن أن تلعبه الاستثمارات الحكومية في أسواق المال الغربية، تتوقع التقارير المصرفية أن تضع الصناديق السيادية العربية (دول الخليج) والآسيوية والأوروبية(النرويج) اقتصاداتها المحلية على قمة أولويات استراتيجياتها الاستثمارية. لكن ضخامة مواردها الجديدة ستجعلها قادرة على تخصيص ما يصل إلى 200 مليار دولار سنويا للاستثمار الخارجي.

- استعانة المؤسسات المالية الكبرى بهذه الصناديق. فمُنذ أزمة الرهن العقاري الأمريكي في عام 2007 لوحظ أن هذه الصناديق سعت إلى مساعدة مؤسسات مثل " مورغان ستانلي" و " سيتي غروب" و " باركليز".

ومقابل هذه النظرة الايجابية لدور الصناديق السيادية ترتسم عدة شكوك أهمها: (2)

- قلق غربي من أن تمتلك الحكومات المالكة لهذه الصناديق نفوذا اقتصاديا وسياسيا في مفاصل القرار في الدول المستقبلية للاستثمارات.
- مصير النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية وسط توقعات أن يدخل اقتصادها في حالة ركود خلال الفترة المقبلة الأمر الذي يؤدي إلى تراجع في النمو العالمي.

¹: مجلة البناء، "الصناديق السيادية : الأهمية المالية والاستثمارية"، الحزب السوري القومي الاجتماعي، العدد

389، 2008/4/14، سورية ، ص4.

² : نفس المرجع السابق ، ص4.

• يتوقع الخبراء أن الاضطراب الحالي في الأسواق العالمية سوف يؤدي إلى تحول القوة والنفوذ من الولايات المتحدة الأمريكية إلى الاقتصادات العملاقة الناشئة مثل الصين ، لأن الاستثمارات تذهب إلى حيث تجد الفرص الأفضل ، فمعدلات النمو في دولة مثل الصين تصل إلى 6% في حين لا تتجاوز هذه المعدلات 2% أو 3% في الدول المتقدمة.

وفي ظل تعاظم المخاوف تجاه الدور الذي قد تتأط به الصناديق السيادية، عمل صندوق النقد الدولي على إيجاد آليات تمكن من إدماج هذه الصناديق ضمن قواعد النظام المالي الدولي. وتبعاً لذلك تم تأسيس مجموعة عمل دولية لتحديد المبادئ الطوعية التي تسمح بفهم أوضح للإطار المؤسسي الذي تركز عليه الصناديق السيادية وعملياتها الاستثمارية، بما يسمح بالمحافظة على مناخ استثماري مستقر. وقد عقدت هذه اللجنة عدة جلسات كانت آخرها بتاريخ 2 سبتمبر 2007 بسنتياغو حيث توصلت إلى اتفاق أولي حول مبادئها التي بلغ عددها 24 مبدأ تغطي المجالات الآتية :⁽¹⁾

- الإطار القانوني والأهداف والاتساق مع السياسات الاقتصادية الكلية.
- الإطار المؤسسي وهيكل الحوكمة.
- إطار الاستثمار وإدارة المخاطر.

وكان الغرض الظاهري من هذه المبادئ أساساً هو المحافظة على نظام مالي دولي مستقر، في حين تمثل الغرض غير المباشر في فرض رقابة صندوق النقد الدولي على هذه الصناديق وإلزامها بمجموعة من المبادئ تضمن دعم واستقرار النظام النقدي والمالي المرتكز على الهيمنة الأمريكية.

¹ : عبد المجيد قدي ، " الصناديق السيادية والأزمة المالية الراهنة"، مرجع سابق، ص 14.

ثانيا: الأزمة المالية العالمية وتأثيراتها :

1-أسباب الأزمة المالية العالمية : يرى معظم الخبراء الاقتصاديين أن السبب الرئيسي للأزمة المالية الأمريكية يتمثل في غياب الرقابة على البنوك وشركات التأمين وشركات الرهن العقاري مما أدى إلى انفجار فقاعة الرهن العقاري ومن ثم الأزمة.

فالسبب الرئيسي للأزمة كما يرى الدكتور " فؤاد شاكر " رئيس اتحاد المصارف العربية هو التوسع الكبير في القروض العقارية في السوق الأمريكي اعتمادا على الارتفاع الكبير في أسعار العقارات. لكن مع تراجع النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية تراجعت أسعار العقارات من جهة، وتوقف عدد كبير من المقترضين عن سداد ديونهم للبنوك مع زيادة البطالة من جهة أخرى، وبالتالي وجدت البنوك نفسها غير قادرة على بيع العقارات لاسترداد قيمة قروضها، لأن قيمة هذه العقارات أصبحت أقل بكثير من قيمة القروض. والنتيجة كانت هي انفجار أزمة القروض العقارية⁽¹⁾.

ويضيف الدكتور " إبراهيم البدوي " الخبير الاقتصادي بالبنك الدولي أن المؤسسات المالية تشتري سندات مالية بضمان الديون العقارية، وهذه السندات يتم إعادة بيعها عدة مرات في السوق الموازي طالما أن هناك من يشتريها، بمعنى آخر أنه يتم تداول القروض العقارية في الأسواق دون ضوابط ودون رقابة، فلا شك أن دوران رؤوس الأموال يخلق فرص تمويلية جديدة لكنه

¹ : مصطفى حسني مصطفى، " الأزمة المالية العالمية: أسبابها وآثارها الاقتصادية وكيفية معالجتها"، المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر بعنوان: " الجوانب القانونية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية"، جامعة المنصورة، مصر، 1-4/2009، ص6-7.

أيضا يحمل مخاطر كبيرة خاصة وأن جانبا كبيرا من هذه القروض العقارية يصبح من دون ضمان إذا انهارت أسعار العقارات، وهو ما حدث بالفعل⁽¹⁾. وكنتيجة لارتباط أداء الاقتصاد العالمي ارتباطا شديدا بأداء الاقتصاد الأمريكي، فقد انتقلت الأزمة من الولايات المتحدة الأمريكية إلى باقي دول العالم.

2- آثار الأزمة على الاقتصاد العالمي : لقد نشر البنك الدولي (BIRD) تقريرا مستفيضا حول الآثار المترتبة عن الأزمة المالية الدولية والمتمثلة أساسا في :⁽²⁾

- تأكيد السيناريو الذي توصل إليه بعض المحللين الاقتصاديين والذي يتوقع توقفا مفاجئا وعنيفا في النمو الاقتصادي على المستويين المحلي والدولي بالنسبة إلى الكثير من الدول المتقدمة والناشئة والنامية.
- تقلص معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي في السنوات القليلة المقبلة وفقا لصندوق النقد الدولي.
- مرور الدول المتقدمة بفترة ركود اقتصادي هامة ومخيفة، إذ ستخفيض معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي فيها بنسبة تتراوح بين 3 % و 3,5% في المتوسط. كما الإشارة هنا إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية ستسجل انكماشاً بنسبة 2,6%، واليابان بنسبة 5,8%، ومنطقة اليورو بنسبة 3,2%.
- تأثر الدول الصاعدة بالآثار السلبية للأزمة حيث سجلت انكماشاً في نشاطها الاقتصادي قدر في المتوسط بنسبة 4% في الثلث الأخير من عام

¹ : مصطفى حسني مصطفى، " الأزمة المالية العالمية: أسبابها وآثارها الاقتصادية وكيفية معالجتها"، المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر بعنوان : " الجوانب القانونية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية"، مرجع سابق، ص 7.

²: Rapport Banque Mondiale; "Evolutions et perspectives économique 2009: Naviguer à travers la récession mondiale", 2009, p 2. Voir : www.worldbank.org

2008، وقد شمل هذا التقلص أساسا القطاعات التجارية والمالية والتي تمثل العمود الفقري لاقتصاداتها.

■ ازدياد معدلات البطالة مع حلول عام 2010 ليصل إلى 210 مليون عاطل عن العمل في العالم، لذلك دعا البنك الدولي في تقريره إلى الاهتمام بمشكلة البطالة في المرتبة الأولى في اهتمامات الدول، خاصة وأن معدلات البطالة في كافة الدول مهما تباينت مستوياتها الإنمائية، ستتخطى نسبيا في المتوسط 10% في السنتين المقبلتين أي 2010 و2011، وأكثر من ذلك في الدول النامية.

أما آثار الأزمة المالية على الدول النامية التي تشهد بدورها انعكاسات سلبية في مسيرتها الإنمائية والاقتصادية والاجتماعية، فيمكن تلخيصها على النحو الآتي:

• تختلف آثار الأزمة من دولة نامية إلى أخرى نظرا إلى تباين سماتها وانفتاحها على العالم الرأسمالي واندماجها في الأسواق المالية العالمية وأهمية الأنشطة الاقتصادية فيها.

• تشير الدراسات المتاحة إلى أن الدول النامية ستسجل تقلصا ملحوظا في مواردها المالية المتأتية من صادراتها، وفي حجم الاستثمارات الوافدة إليها، مع انخفاض هام في قطاعات السياحة والتحويل المالي لمهاجريها من الدول المتقدمة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي وكندا وغيرها.

• ستتأثر سلبا الدول النامية ذات الدخل الضعيف نظرا إلى تناقص الإعانات الحكومية لها، والتغيرات المتوقعة في أسعار السلع الغذائية والمواد الأولية التي تصدرها إلى الخارج في السنوات المقبلة.

وبذلك يمكن تلخيص آثار الأزمة على الدول النامية في ثلاث نقاط :

- انخفاض الطلب على منتجات الدول النامية- لاسيما تلك المصدرة للمواد الأولية- نتيجة انخفاض الطلب العالمي، وهو ما سينعكس سلبا على ميزانياتها وقدرتها على تمويل مشاريعها التنموية وعلى استمرارها في دعم السلع الغذائية لسكانها.

- احتمال تقلص حجم الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى الدول النامية ومنح القروض مما يعيق قدرتها على تمويل التنمية.

- وجود مخاوف من أن تؤثر الأزمة على حجم المساعدات التي تتلقاها الدول الفقيرة من الدول المتقدمة مما سيؤدي إلى زيادة حجم الفقر والفقراء.

ثالثا : النظام النقدي الدولي بعد الأزمة : بعد استعراض النظام النقدي الدولي الذي استمر أكثر من نصف قرن، وبعد تناول الأزمة المالية العالمية وتأثيراتها على الاقتصاد العالمي، فإن هذه التداعيات من شأنها أن تؤثر على النظام النقدي الدولي، وفي هذا الإطار انقسمت التحليلات لهذا التأثير إلى ثلاثة اتجاهات :

الاتجاه الأول : يرى بأن النظام النقدي الدولي بعد الأزمة سوف يستمر دون تغيير بمعنى استمرار الدولار بوصفه العملة الرئيسية في العالم، ويستند أصحاب هذا الاتجاه في تأكيد رأيهم إلى الأدلة الآتية :⁽¹⁾

• إن الدولار هو العملة العالمية الأولى ليس فقط بسبب قوة الاقتصاد الأمريكي، ولكن لأنه العملة الرئيسية في الاحتياطيات الدولية رغم تراجع نصيبها بعد الأزمة، إذ بعدما كانت تمثل 71% من حصة عملات الاحتياط الدولية سنة 1999 مقابل 18% لصالح اليورو و3% لصالح الين الياباني، تراجعت سنة 2008 إلى 62,5% من حصة عملات الاحتياطي مقابل

¹: خالد حنفي وآخرون، " النظام النقدي العالمي بعد الأزمة العالمية: رؤية عربية"، مرجع سابق، ص13-18.

27% لصالح اليورو و 4,7% لصالح الين الياباني، أي بمعنى أن الدولار مازال محتفظا بمكانته.

• إن الدولار هو العملة العالمية الأساسية في التجارة العالمية حيث أن أكثر من 50% من صادرات العالم يتم دفع قيمتها بالدولار بما فيها النفط، إذ تسعر جميع الدول المصدرة للنفط نفطها بالدولار الأمريكي. وبهذا ينعكس أي اضطراب في سعر الدولار على أسعار هذه السلع والخدمات، كما يؤثر في تقييم العملات الأخرى مقابل الدولار.

• إن الدولار هو العملة الرئيسية لعمليات التمويل العالمية حيث أنه استحوذ على ما يقارب 40% من عمليات التمويل التي تتم عالميا في عام 2008، ثم يأتي بعد ذلك اليورو والين الياباني ثم باقي العملات الأخرى، وهذا ما يؤكد على أن الدولار مازال محتفظا بالصدارة بين العملات العالمية التي تتنافس في السيطرة على النصيب الأكبر من عمليات التمويل العالمية.

غير أن بقاء الدولار بوصفه العملة الرئيسية في العالم من شأنه أن يؤثر سلبا على الاقتصاد العالمي ككل وذلك انطلاقا من أن :

• إن كون الدولار العملة الأساسية للاحتياجات الدولية، فقد تأثرت كل الاقتصادات التي تحتفظ باحتياجات كبيرة بالانخفاض الحاد في قيمته، وتأتي في مقدمة هذه الاقتصادات الصين التي تحتل المركز الأول بين دول الاحتياط العشرة الكبرى بحوالي 1,35 تريليون دولار.

• إن تسعير المواد الأولية وعلى رأسها النفط بالدولار قد أثر سلبا على إيرادات الدول المصدرة لهذه المواد ولاسيما الدول النامية التي تعتمد على إيرادات النفط في تمويل خطط التنمية، الأمر الذي سينعكس سلبا على النمو الاقتصادي ومن ثم التنمية في هذه الدول.

• إن الدول التي تربط عملاتها الوطنية بالدولار قد تأثرت سلبا نتيجة الهبوط الحاد للدولار أي انخفاض قيمته مقابل العملات الأخرى، والذي ترتب عليه انخفاض مماثل في أسعار العملات المرتبطة به.

وتأسيسا على ذلك، نخلص إلى أن النظام النقدي الدولي المرتكز على الدولار الأمريكي قد فشل في تحقيق الاستقرار الاقتصادي العالمي المنشود، لذلك لابد من استبداله ببديل يكون أكثر قدرة على إعادة التوازن الاقتصادي الدولي.

الاتجاه الثاني : يرى أصحاب هذا الاتجاه أنه نتيجة للآثار السلبية التي نجمت عن انخفاض قيمة الدولار في الاقتصادات العالمية وخاصة النامية منها، فإنه لابد من البحث عن بديل للدولار وهو اليورو باعتباره العملة العالمية الثانية للاحتياجات وعمليات التمويل الدولية، ويستند أصحاب هذا الاتجاه في تأكيد رأيهم على الأدلة الآتية :⁽¹⁾

• أن اليورو بصفته العملة الأوروبية الموحدة قد حقق نجاحا كبيرا خلال العقد الماضي، حيث وصل معدل النمو الاقتصادي السنوي في منطقة اليورو إلى 2,1%، ومعدل الاستثمار 2,2%، إضافة إلى التحكم في معدل التضخم الذي لم يتجاوز 4%، وكذا توفير 16 مليون منصب عمل....إلى آخره.

• تحسن مكانة اليورو الدولية مقابل الدولار، حيث أن نسبة هذا الأخير في الاحتياطيات الدولية من النقد الأجنبي انخفضت من 71% سنة 1999 إلى 62,5% سنة 2008 بينما ارتفعت نسبة اليورو من 18% إلى 27% خلال نفس الفترة، مما يدل على أن مكانة الدولار كأهم عملة احتياطية عالمية تهبط تدريجيا مقابل ارتفاع مكانة اليورو.

¹: خالد حنفي وآخرون، "النظام النقدي العالمي بعد الأزمة العالمية: رؤية عربية"، مرجع سابق، ص 18-21.

غير أن اعتماد اليورو كعملة عالمية لتحل محل الدولار تواجهه عدة عقبات وتحديات منها :

- إن الدولار يتميز عن اليورو بالثقل السياسي والعسكري للولايات المتحدة الأمريكية في العالم، حيث أن تدخلها المتواصل في قضايا الدول وسياساتها يعطي الدولار قوة كبيرة ويسهم في انتشاره، وهذا ما تؤكد أحداث 11 سبتمبر التي لم تؤثر على قيمة الدولار رغم آثارها السلبية على الاقتصاد الأمريكي.
 - إن ظهور الأحزاب المتطرفة في دول الاتحاد الأوروبي وتوجهها نحو الانفصال وإعادة الهوية القومية لكل دولة من شأنه أن يؤثر سلبا على اليورو.
- وتأسيسا على ما تقدم ، نتوصل إلى أن الانتقال من نظام تعدد العملات إلى نظام العملة الموحدة ، سيققق تنسيقا نقديا دوليا عن طريق ربط عملات مختلف الدول بوحدة دولية موحدة تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي المنشود، وذلك من خلال التركيز على المنافسة الحقيقية لتنمية التبادلات الدولية، كما أن معالجة الأزمات سوف يتم وفقا لما يخدم مصلحة جميع الدول.

الاتجاه الثالث : في ظل ما يعانيه الدولار من تدهور، ووجود بعض العقبات في طريق اعتماد اليورو، تقدمت الصين بمقترح لنظام نقدي دولي جديد يقوم أساسا على استبدال الدولار كعملة أساسية احتياطية للاقتصاد العالمي بسلة من العملات القوية مؤلفة من الدولار واليورو والين الياباني والجنه الإسترليني واليوان، لتلعب الدور الذي لعبته العملة الأمريكية، وألا تشرف على هذه السلة دولة واحدة بل مؤسسة دولية هي صندوق النقد الدولي، وذلك بهدف إنشاء نظام اقتصادي لا يتأثر بسياسات بعض الدول وخاصة بعدما كشف البنك

المركزي الأمريكي عن خطة جديدة لتعزيز السيولة في الاقتصاد الأمريكي من خلال طبع تريليون دولار وتوزيعها في الأسواق (١).

ولقد ظهر الموقف الأمريكي من هذا المقترح من خلال ممارسة الضغوط على الصين لتقويم سعر صرف عملتها أو على الأقل رفع قيمته مقابل الدولار بهدف خلق فرصة لتصريف المنتجات الأمريكية داخل الأسواق الصينية، وتقليل الاقبال على المنتجات الصينية داخل الأسواق الأمريكية نتيجة ارتفاع أسعارها ، إضافة إلى تكثيف استخدام الآليات النوعية الاقتصادية على المستويين الاقليمي والدولي بهدف رفع أسعار مدخلات الانتاج في الصين ولاسيما سعر النفط لأن الصين لا تملك موارد نفطية وطنية، بما يؤدي إلى جعل الاقتصاد الصيني يواجه ضغوط ارتفاع التكاليف.

الخاتمة :

أ-النتائج : إن أهم النتائج التي يمكن التوصل إليها هو أن النظام النقدي الدولي المرتكز على الدولار كعملة محورية قد تعرض لعدة أزمات كان آخرها الأزمة المالية لسنة 2008 التي انعكست تبعاتها على كافة دول العالم ولكن بدرجات متفاوتة وذلك حسب درجة اندماج كل دولة في الاقتصاد العالمي من جهة، وأن هذه الأزمات ولاسيما آخرها قد أثبتت أن هذا النظام ينطوي على عدة ثغرات ونقائص مما يستدعي تغييره.

وفي ظل هذه الأزمة ظهرت أهمية الصناديق السيادية كنفوذ اقتصادي هام من شأنه التأثير على النظام الدولي لعدة اعتبارات منها : استعانة المؤسسات المالية الكبرى بها في ظل الأزمة وذلك نظرا لقيمة موجوداتها المعتمدة، مما أثار عدة مخاوف حولها أهمها : أن تمتلك الحكومات المالكة لهذه الصناديق نفوذا اقتصاديا وسياسيا في مفاصل القرار على المستوى

: خالد حنفي وآخرون، " النظام النقدي العالمي بعد الأزمة العالمية: رؤية عربية"، مرجع سابق، ص18-21.¹

الدولي، لذلك سارع صندوق النقد الدولي إلى فرض رقابته على هذه الصناديق والزامها بمجموعة من المبادئ تضمن دعم واستقرار النظام النقدي الدولي المرتكز على الهيمنة الأمريكية.

وفي ظل هذه الأوضاع ظهرت الحاجة الماسة إلى إعادة النظر في النظام النقدي الحالي، وانقسمت الآراء إلى ثلاثة اتجاهات: أولها يرى أنه لا بد من المحافظة على النظام الحالي القائم على الدولار، وثانيها يرى أن اليورو من شأنه أن يحل محل الدولار كعملة دولية، وثالثها يرى ضرورة اعتماد سلة من العملات حتى لا يسهل التأثير عليها.

أ- المقترحات : بعد تحليل النظام النقدي الدولي يستنتج بأنه في حاجة ماسة إلى التغيير، وأن اعتماد الدولار كعملة دولية وحيدة قد تسبب في عدة أزمات انعكست آثارها على الاقتصاد العالمي، لذلك لا بد من استبداله ببديل آخر تتوفر فيه الشروط الآتية :

- أن يكون قادرا على تحقيق الاستقرار الاقتصادي العالمي .
- ألا يكون خاضعا لتوجيه من قرار سياسي لدولة واحدة على حساب مصالح باقي دول العالم.

ولتحقيق الشرطين السابقين لا بد من استبدال الدولار بسلة من العملات الدولية حتى لا يسهل التأثير عليها، وللمحافظة على توازنها نتيجة التأثير المتقابل لعملات هذه السلة.

قائمة المراجع :

- (1): خالد حنفي وآخرون، " النظام النقدي العالمي بعد الأزمة العالمية : رؤية عربية" ، المؤتمر العلمي العاشر بعنوان: " الاقتصادات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية"، لبنان، ديسمبر 2009.
- (2): زكي رمزي، "الأزمة الاقتصادية الراهنة" ، كاظمة للنشر والتوزيع، الكويت، 1985.
- (3): صالح صالح، " الأهداف الأساسية لصندوق النقد الدولي وهيكله التنظيمي" ، مجلة دراسات اقتصادية، العدد الأول، دار الخلدونية، الجزائر، 1999.
- (4): صالح صالح، " اصلاح صندوق النقد الدولي وتنظيم دوره في مواجهة التحديات الحالية والمستقبلية" ، مجلة دراسات اقتصادية، العدد الأول، دار الخلدونية، الجزائر، 1999.

- (5): قدي عبد المجيد ، " الصناديق السيادية والأزمة المالية الراهنة" ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السادس، جامعة الشلف، الجزائر، 2009.
- (6): مصطفى حسني مصطفى، " الأزمة المالية العالمية: أسبابها وآثارها الاقتصادية وكيفية معالجتها" ، المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر بعنوان : " الجوانب القانونية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية"، جامعة المنصورة، مصر، 1-2/4/2009.
- (7): مجلة البناء، " الصناديق السيادية : الأهمية المالية والاستثمارية"، الحزب السوري القومي الاجتماعي، العدد 389، 14/4/2008، سورية ،

(8): Rapport Banque Mondiale; "Evolutions et perspectives économique 2009: Naviguer à travers la récession mondiale ",2009.voir : www.worldbank.org

(9) : موقع الجزيرة نقلا عن : Federal Reserve Board, US Treasury, 2007.